جامعة بيرزيت

41

البيدر
ناس ومؤسسات

ذكرى هدم
جداريين
١٩٨٩/١١/٩

الاحد ١٦/ تشرين ثاني /٢٠٠٣م - العدد٤١ | ملحق شهري يصدر عن برنامج دراسات التنمية في جامعة بيرزيت يختص بقضايا التنمية | 16/Nov / 2003 -No.41

الجدار... نكبة فلسطين الثالثة

تقارير .. قصص.. احصاءات ص ٥

رفح... جرائم اسرائيلية ضد الانسانية

عائلة القرناوي مثالاً ص ٤

تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٣

نحو إقامة مجتمع المعرفة

ص ٦

تشديد على ضرورة مأسسة عمل الوزارات

شخصيات سياسة وأكاديمية: تبدل الحكومات يؤثر سلباً على الخطط التنموية

كتب منتصر حمدان

أجمعت شخصيات أكاديمية وسياسية تنموية على أن عدم استقرار النظام السياسي وعدم استقرار الحكومات في المجتمع الفلسطيني يقود إلى تعطيل غالبية الخطط التنموية التي تتعرض في الأصل إلى الإعاقة والتدمير من قبل قوات الاحتلال، مؤكدين على أهمية اتخاذ قرارات هامة فيما يخص تشكيل الحكومات الفلسطينية استنادا إلى الحاجة الفلسطينية الداخلية بما يساهم في إعادة ثقة المواطنين بالحكومة والوزراء وبما يعزز من إمكانية استمرار الخطط والبرامج التنموية.

وساهم تعدد تشكيل الحكومات الفلسطينية والتي بلغ عددها سبع حكومات متعاقبة منذ تأسيس السلطة إلى حد بعيد في عدم انتظام تنفيذ الخطط والبرامج التي كانت توضع جراء الآثار الناجمة عن عد استقرار الوزراء في وزاراتهم، مما انعكس بصورة مباشرة على مدى ثقة المواطنين بالحكومة وتراجع مستوى التوقعات من انجازاتها.

وفي الوقت الذي طالب عدد من الشخصيات السياسية والأكاديمية بأهمية تحويل الوزارات إلى مؤسسات ترتبط بهيكلية وخطط وفق أسس مهنية، أكد د.غسان الخطيب وزير العمل في الحكومة الجديدة أن عدم استقرار الحكومات السابقة اثر بشكل كبير ليس فقط على الخطط والبرامج التنموية وإنما على مواصلة عملية الإصلاح وانقطاع المسيرة الإصلاحية إضافة إلى تراجع في عمل بعض المؤسسات الخدماتية ما قاد إلى فقدان ثقة الجمهور بالوزارات الرسمية.

اولويات المواطنين معيار لنجاح الحكومة الجديدة

وأضاف الخطيب «أنني اعتقد أن هذه الحكومة «المقبلة» والقيادة الفلسطينية أخذت العبر من ما حصل في الماضي والتي تؤكد على أهمية الاستمرار والتواصل في أداء المهام والعمل قدر المستطاع بما يعالج اولويات الجمهور وهي العمل من احل إنهاء المضايقات الإسرائيلية للمواطنين وآثار الجدار الفاصل والاستيطان» مشددا في الوقت ذاته على أهمية تعرف أي حكومة على هموم المواطنين فيما يخص حاجتهم للأمن الشخصي والأمن على ممتلكاتهم ووقف حالة الفوضى والاحتكام للقانون، إن أرادت النجاح، مؤكدا أن الفرق بين الفشل والنجاح لأي حكومة يكمن في جدية التعامل مع ملف الإصلاح.

وأوضح أن الملف الإصلاحي مرتبط بالذات الفلسطينية على عكس الملفان السياسي والاقتصادي المرتبطان بضغوط واحتلالية، وهو ما يمكننا من خوض غمار التحدي الحقيقي في تحويل المؤسسات والوزارات إلى مؤسسات مهنية تعمل وفق أسس وقوانين وهيكليات واضحة غير مرتبط بشكل كامل مع غياب أو بقاء الوزير.

وأشار الخطيب إلى انه خلال مواصلة العمل في ملف الإصلاح خلال العام الماضي تم تحقيق نجاحات وإنجازات ملحوظة بهذا المجال لتنفيذ خطط ووضع هيكليات جديدة في خمس وزارات، إضافة إلى السعي لتطبيق قانون الخدمة المدنية الذي سيقود إلى تعزيز بيئة العمل داخل المؤسسة الرسمية إضافة إلى وقف التعيينات العشوائية والسعي إلى التعيين وفق الحاجة ووفق أسس ومعايير تنافسية واضحة للحصول على الوظائف، إضافة إلى تنفيذ قانون التقاعد الذي بدوره يساهم في تجديد الدورة الدموية في الطواقم العاملة في القطاع العام.

خطط محصنة من الارباك

من جانبه شدد زياد أبو عمرو عضو المجلس التشريعي واحد الوزراء الذين شاركوا في الحكومة السابقة برئاسة محمود عباس، على أهمية أن تكون هناك رؤية فلسطينية واضحة لعمل المؤسسات والوزارات إضافة إلى ضرورة وجود الخطط والبرامج المحصنة من التأثر بحالة الإرباك والتي قد تقع في أي وقت.

وحول ما إذا كانت الحكومة المقبلة سوف تساهم في إخراجنا من حالة الإرباك رفض عمرو التعقيب على ذلك وقال «إنني لا أريد أن استبق الإحداث، مؤكدا على ضرورة وجود خطة ورؤية لذلك في عمل أي حكومة فلسطينية قادمة».

ومن جانبه أكد حسن خريشة رئيس لجنة الرقابة في المجلس التشريعي أن الأجواء التي سادت في المجتمع الفلسطيني فيما يخص تشكيل الحكومات ساهمت بشكل ملحوظ في إحداث حالة من الإرباك والتخبط على صعيد المؤسسات والوزارات إضافة إلى فقدان ثقة المواطنين بتلك المؤسسات والوزارات.

المواطن يدفع فاتورة التخبط الحكومي

وقال خريشة إن حالة التخبط التي رافقت تشكيل الحكومات أدت إلى

التتمة ص ٤

برنامج دراسات التنمية

برنامج متخصص يسعى لبلورة مفاهيم وأطر تنموية تتلاءم واحتياجات المجتمع الفلسطيني، ويعمل على نشر الوعي حول التنمية في سبيل تعزيز قدرة الأفراد والمؤسسات على المساهمة الفعالة في العملية التنموية.

الآراء الواردة في البيدر تعبر عن وجهة نظر كتابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي برنامج دراسات التنمية أو جامعة بير زيت.